تقييم بعض مقومات التنمية الاقتصادية الليبية
"دراسة قياسية تحليلية"

د. الحسين الهادي عبد الله*

ملخص:

هدف هذا البحث إلى تقييم بعض مقومات التنمية الاقتصادية، وبالأخص التنمية الاجتماعية، وقد اعتمد على النموذج القياسي وطريقة المعالجة الإحصائية بطريقة المربعات الصغرى، لتقدير معالم النموذج فقد تمت الاستعانة بالنموذج (Eviews-6).

وقد توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية بين قطاع الصناعة التحويلية وحجم استهلاك الطاقة، ويمكن تفسير ذلك بوجود حالات تبذير لاستهلاك الطاقة في قطاع الصناعة التحويلية، ومن النتائج أيضاً ضعف بين المقومات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

وأوصى الباحث بضرورة العناية بالقطاع الصناعي في ليبيا، وذلك بدعم قطاعي الطاقة والنقل والمواصلات، وأيضاً النهوض بالجانب الإنساني والبشري في ليبيا، لأن الإنسان هو الخطوة الأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

مقدمـــــة:

تلعب مقومات التنمية الاقتصادية لأي دولة دوراً مهماً في تحقيق معدلات نمو عالية، والوصول إلى اقتصاديات دائمة الحركة، قادرة على التقدم والتطور، وبالتالي فإن دعم هذه المقومات والحفاظ عليها يُعَدُّ حجر الأساس في إحداث التغيير والتنمية لغرض الوصول إلى مجتمع أفضل وتحقيق معدلات في الدخل القومي.

* محاضر بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية.

إن التنمية ومقوماتها يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن متغيرات أساسية في الهياكل الاجتماعية مثل أساليب الحياة والهيئات القومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النموالاقتصادي.

لذلك جاء القسم الأول ليغطي أهم المقومات الحيوية للاقتصاد الليبي، أما القسم الثاني فيعرض المقومات الاجتماعية وهوالجانب السكاني، في حين يتناول القسم الثالث النموذج القياسي المقترح والنتائج القياسية التي توصل إليها البحث، أما القسم الرابع والأخير فيتناول النتائج والتوصيات.

1.1 هدف البحث:

يهدف البحث إلى أبراز أهم جوانب القصور التي اكتنفت برامج التنمية في ليبيا وبالأخص التنمية الاجتماعية.

2.1 مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في تحديد قصور مقومات التنمية الاقتصادية وكيفية دعمها، على الرغم من البرامج والمخططات التنموية المتعاقبة خلال العقود السابقة.

3.1 فرضية البحث:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقومات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

4.1 منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة في عرضها المنهج التحليلي المعتمد على جمع البيانات والإحصائيات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في نشراته الإحصائية وتقاريره السنوية الخاصة. خلال الفترة (2010/1985م) وتحليلها وعرض النتائج التي يمكن من خلالها معرفة مدى مساهمة المقومات موضع الدراسة في التنمية الاقتصادية في ليبيا.

5.1 الدراسات السابقة:

- دراسة أ. د. عبد السلام بشير الذويبي (2006): بعنوان الأبعاد الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد الاجتماعية والتخطيطية للسكان لإبراز أهمية هذين البعدين وضرورتهما في صنع السياسات، واتخاذ القرارات، والتخطيط، والتنمية، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى إن الجانب المعلوماتي الواقعي يعطي صورة واقعية فعلية عن الوضع والترتيب السكاني، وأيضا الجانب التخطيطي التوجيهي للتأثير على التغيرات والأنشطة السكانية. وبرز أيضا الجانب المقارن للتغيرات السكانية عبر الزمن في تحديد الأنشطة السكانية.

- دراسة د. أحمد منسي عبد الحميد: بعنوان السياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية السياسة المالية في معناها واتجاهاتها في تحقيق أهداف المجتمع التي تطبق فيه ومن المواطنين الذين تخدمهم، وهذه المقومات في رفع مستوي المعيشة والاستقرار لتوفير أرضية صلبة تنموفوقها الكرامة الإنسانية والحرية السياسية.

نتائج الدراسة:

إن السياسة الضريبية تواجه مشكلة أساسية فيما يتعلق بدورها كأداة لتكوين رأس المال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وأيضا خلصت الدراسة إلى أنه كلما كانت الضرائب أقل كلما كان ذلك حافزاً أكبر لدى المستثمرين في القطاع الخاص لتحمل مخاطر الاستثمار في مجال التنمية الزراعية والصناعية في ليبيا.

6.1 خطة البحث:

أولاً: تطور أهم المقومات الحيوية للاقتصاد الليبي.

ثانياً: تطور المقومات الاجتماعية.

ثالثاً: النموذج القياسي المقترح.

رابعاً: نتائج ومقترحات البحث.

أولاً: أهم المقومات الحيوية للاقتصاد الليبي:

1- الطاقة:

يمكن دراسة وتحليل الأهمية الاقتصادية لاستهلاك الطاقة على المستويين العام والخاص في ليبيا من خلال دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية وذلك على النحو التالي[1]:

- كلما زاد استهلاك الطاقة في قطاع الصناعة (مع افتراض عدم وجود إسراف في الاستهلاك)، زاد إنتاج القطاع الصناعي.

- كلما زاد استهلاك الطاقة في قطاع النقل والمواصلات (على افتراض عدم وجود إسراف في هذا الاستهلاك)، زاد إشباع ورفاهية الجمهور.

- كلما زاد استهلاك الطاقة في قطاع الزراعة (على افتراض عدم وجود إسراف في هذا الاستهلاك) زاد الإنتاج الزراعي.

- كلما زاد استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي (على افتراض عدم وجود إسراف في هذا الاستهلاك) ارتفع مستوى رفاهية الجمهور وإشباعهم.

1- حاجي مصطفي كرشمان، أبو الربيع أبو القاسم كعوان: ترشيد استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي،بحث مقدم إلى ندوة ترشيد استهلاك الطاقة في ليبيا (طرابلس: مجمع الفتح الثقافي، القبة السماوية، 1985م)، ص: 194-197.

ويمكن التركيز على أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الطاقة في ليبيا وذلك على النحو التالي:

أ- غياب الإدراك من قبل المستهلكين لمشكلة الطاقة مما جعلهم لا يؤلون أهمية كبيرة للمحافظة عليها في تصميم المباني والكلفة الاقتصادية وكفاءة الأداء.

ب- التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته ليبيا الذي كان له أثره على نمو ونمط استهلاك الطاقة، وخاصة في القطاع المنزلي، حيث ارتفع استهلاك الطاقة بجميع أشكاله نتيجة للتوسع في استخدام الوسائل الضرورية والكمالية فيها. مثل استخدام أجهزة التسخين والتدفئة والتبريد.

ج- تصميم وإنشاء المباني.

لقد كان للتطور الاقتصادي والاجتماعي أثرة على نمط المباني المنزلية المقامة في ليبيا، والتحول إلى المباني الحديثة. حيث لم يراع فيها عامل المحافظة على الطاقة، في تصميماتها الفنية من حيث الارتفاعات والفتحات والاتجاهات واستخدام المواد العازلة وغيرها.

د- الأجهزة والمعدات المستخدمة للأغراض المنزلية التي يتم استيرادها من الخارج لم تراع فيها أهمية المحافظة على الطاقة.

هـ- السياسات السعرية: تؤدي السياسات السعرية دوراً رئيساً هاماً في ترشيد استهلاك الطاقة، وذلك لما تفرضه من تأثير اقتصادي على دخل المستهلك فرداً كان أم منشأة صناعية. وقد قامت أغلب الدول إلى اللجوء إلى أسلوب التسعير ليس كبديل للسياسات الترشيدية فقط وإنما كإجراء مكمل لها، بحيث يقع المستهلك تحت تأثير عوامل ترشيدية مختلفة، ولقد كانت لسياسة التسعير المتبعة في ليبيا عدم تحمل المواطن تكلفة وحدة الطاقة المستخدمة لأغراض منزلية، وأسعار الطاقة قد شهد

تخفيضا خلال الفترة 1975–1980م ونزلت من 20 درهم للكيلووات عام 1974م إلى 15 درهم للكيلووات 1975م، ثم ارتفعت عام 1981م إلى 20 درهم للكيلووات، وهذا السعر أقل من كلفة إنتاجيته حيث تبلغ الكلفة حوالي 30.3 درهم للكيلووات وهذه السياسات لا يشعر بها المواطن من حيث كلفة الطاقة التي بدورها تدفعه إلى اتخاذ موقف اتجاه المحافظة عليها، وإجراء عمليات إحلال فيما بينها واللجوء إلى الوسائل الأخرى لتخفيض استهلاكها.

2- الصناعة:

يمثل مقوم الصناعة أهم وأكبر المقومات المستهلكة للطاقة على المستوى القومي حيث يستهلك حوالي 21% من الاستهلاك الكلي من المنتجات النفطية، عليه فإن تطبيق اللوائح الترشيدية في هذا المقوم بإتباع الأساليب السليمة عند التشغيل في حدود النسب المنصوص عليها من قبل مصنعي الآلات والمعدات سوف يوفر كمية كبيرة من الطاقة، ومن تم يدعم المقوم الصناعي في تحقيق الأهداف الصناعية في زيادة الإنتاج على جميع المستويات، وذلك من خلال تطبيق السياسات الترشيدية في الصناعة الليبية وهي كالتالي:

أ- إتباع الأساليب الفنية السليمة للتشغيل.

ب- إتباع الصيانة الوقائية الدورية.

ج- وضع برنامج تدريبي للمهندسين والفنيين.

د- إدخال بعض التعديلات الفنية والإدارية.

هـ- اتخاذ إجراءات فنية وتطويرية مثل العزل الحراري.

ح- وضع نظام الرقابة ومتابعة استهلاك الطاقة في المصانع والوحدات الإنتاجية بصفتها الداعم الأساسي لزيادة الإنتاج.

ط- دراسة إمكانية استغلال الغاز الطبيعي لزيادة الإنتاج الصناعي والاعتماد على الغاز الطبيعي والذي يمكن أن يحدث توفيراً كبيراً للطاقة عموماً[1].

3- النقل والمواصلات:

يستهلك النقل والمواصلات كميات كبيرة من الطاقة حيث تصل إلى حوالي 38.3% من الاستهلاك الكلي للمنتجات النفطية في ليبيا، ويمكن بهذا الخصوص إبراز السياسات الترشيدية لاستهلاك الطاقة. باعتبارها الوسيلة المثلى للحفاظ على دعم النقل والمواصلات في ليبيا. وهي كالتالي:

أ- تطوير نظام المواصلات وتحسين وسائل النقل العام داخل المدن والقرى التي تحل محل النقل الفردي.

ب- توفير وسائل مواصلات عامة اقتصادية وسريعة.

ج- توفير شبكة مواصلات جيدة تغطي حاجة البلاد في جميع الاتجاهات.

د- توجيه المنشآت العامة والوزارات والقوات المسلحة والوحدات الإنتاجية والخدمية باستعمال وسائل نقل جماعي.

هـ- توفير ورش الصيانة السريعة وتوفير قطع الغيار للإسهام بفاعلية.

ح- الطلب إلى الشركات المصنعة أن تدخل تعديلات على تصاميم السيارات المستوردة بما يتفق مع السوق المحلي.

ط- تحديد السرعة بما لا يتجاوز 100 كيلومتر ساعة بوضع تشريعات تنفيذية لتحقيق ذلك.

1- أ. عز الدين بن مسعود "إمكانيات ترشيد استهلاك الطاقة في ليبيا" بحث مقدم إلى ندوة ترشيد استهلاك الطاقة في ليبيا (طرابلس، مجمع الفتح الثقافي، القبة السماوية ، 1985 م) ، ص23.

ي- الاهتمام بالشوارع والطرق وتنظيم حركة المرور لـــه دور كبيـــر فـــي ترشـــيد استهلاك الطاقة ودعم النقل والمواصلات.

ك- الرفع من مستوى الخدمات العامة بحيث يوفر ذلـــك علـــى المـــواطن ضـــرورة الانتقال إلى الأماكن المختلفة سعياً وراء حاجياته.

ل- ترشيد المستهلكين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة كي يحافظوا على استهلاك وقود السيارات واستعمالها للحالات الضرورية كل هذا من شـــأنه أن يـــدعم ويحقـــق التقدم في مجال المواصلات والنقل.

م- البدء في تنفيذ شبكة السكك الحديدية لما لها من مردود اقتـــصادي كبيـــر، وهـــذا المرفق حيوي جداً في زيادة الأداء الاقتصادي[1].

جدول رقم (1)

حجم الصناعة التحويلية وأهم المقومات الحيوية المؤثرة في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة **بملايين الدنانير**

السنة	حجم الصناعة التحويلية INT	حجم استهلاك الطاقة POT	حجم النقل والمواصلات TRT	حجم السكان YPOT
1985	295.0	4969.6	200.0	3735000
1986	248.2	4646.5	244.3	3829000
1987	261.7	5080.0	227.7	3927000
1988	279.2	5525.8	223.7	4026000
1989	316.8	6005.0	248.7	4128000
1990	312.8	5471.0	232.4	4233000
1991	317.3	6157.8	235.5	4341000
1992	341.7	6324.4	397.3	4451000

1- أ. عز الدين بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص24.

السنة	حجم الصناعة التحويلية INT	حجم استهلاك الطاقة POT	حجم النقل والمواصلات TRT	حجم السكان YPOT
1993	345.9	6148.5	404.1	4564000
1994	681.4	6227.1	967.6	4680000
1995	768.6	6484.2	971.2	4799000
1996	756.8	6176.6	1017.9	4871000
1997	818.6	6406.5	1129.0	4944000
1998	805.2	6615.6	1139.7	5019000
1999	834.6	6845.2	1166.0	5095000
2000	825.7	7338.5	1183.0	5171000
2001	874.0	6629.2	1222.0	5249000
2002	727.0	8054.5	1419.1	5328000
2003	690.6	8787.1	1504.3	5400000
2004	680.5	9326.6	1602.0	5490000
2005	692.8	9285.1	1705.0	5573000
2006	2358.4	9384.6	2786.6	5657000
2007	2538.5	8606.5	3130.1	5742000
2008	2496.6	10443.0	3411.8	5829000
2009	2584.7	11005.0	3650.8	6100000
2010	2615.8	12131.0	3900.0	6200000

المصدر:

1- مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية (طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية 1986 ــ2006م).

2- مصرف ليبيا المركزي:النشرة الاقتصادية،إدارة البحوث والإحصاء (طرابلس،مطبوعات الدولة الليبية)أعداد مختلفة.

3- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، (طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية)، أعداد مختلفة.

ثانياً: تطور المقومات الاجتماعية:

1- السكان في ليبيا:

من أهم العوامل المؤثرة في التوزيع العمري للسكان هوارتفاع مستوى الخصوبة بين السكان وانخفاضه، وكذلك ارتفاع معدل الوفيات وانخفاضه، فارتفاع مستوى الخصوبة يؤدي إلى زيادة نسبة الفئات الأولى من السكان. حيث تنخفض في المجتمعات المتحضرة مستويات الخصوبة لعدة أسباب أهمها: تأخر سن الزواج بين الإناث، واقتناع أرباب الأسر بالحد من عدد الأبناء وتنظيم الأسرة. والوصول بالأبناء إلى المستوى الثقافي والاجتماعي الجيد، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات. والعكس في المجتمعات الأقل تحضراً، أما العامل الآخر المؤثر في التوزيع العمري للسكان فهوالتغير الثقافي، والتعرف على مستوى حياة السكان الحضريين، وهذا ما يجعل أفراد المجتمع يرغبون في العيش بنفس المستوى الذي يعيش فيه هؤلاء، الأمر الذي يجعلهم يتجهون إلى التعليم المتقدم والحد من عدد الأبناء، وغير ذلك من الأسباب التي تتجه بالمجتمع نحوالتغير في توزيع نسبة الأفراد، حسب فئات السن، وبالتالي التغير في التوزيع العمري للسكان. وتنطلق الدراسات السكانية من كون السكان هم العنصر الأساس والهدف الأسمى لكل برامج وسياسات التنمية البشرية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وهكذا فإن التعداد العام للسكان ليس حصرا كمياً أوعددياً للسكان فقط بل هوأيضا تشخيص اجتماعي للخصائص الديموغرافية للسكان، وهذا يعطي صورة واقعية عن تركيبة المجتمع وموارده البشرية ومستقبله واحتياجاته المختلفة.

أ- أهم الأهداف الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان:

- توفير مرجعية معلوماتية حول الواقع السكاني في مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والصحية. وإعطاء صورة دقيقة عن مؤشرات التغير السكاني من حيث معدلات النمووالهجرة والتركيب العمري.

- تيسير عملية الاستقطاب السكانية خلال الفترات الزمنية بين التعداد والتعداد العام للسكان في السنوات العشر الماضية.

- رصد مظاهر الخلل في التركيبة السكانية وفي خصائص السكان الأخرى.

- المساعدة الداعمة للتحديد الدقيق لحاجات السكان في مختلف مجالات الحياة حاضراً ومستقبلاً. الأمر الذي يمكن من الوضع الاستراتيجيات وتحديد السياسات وتطوير الخطط.

- تسليط الضوء على قضايا الهجرة والتجمعات السكانية العشوائية المختلفة.

- توضيح مسارات التحضر ونمو المراكز السكانية الحضرية ومراكز الاكتظاظ السكاني.

- إجراء المقارنات بين التعداد السكاني الحالي وبين التعدادات السابقة للتعرف على اتجاهات التغير في النمو والخصائص الديموغرافية للسكان[1].

ب- تطور السكان في ليبيا:

لا توجد بيانات عن عدد السكان الذين عاشوا في ليبيا قبل القرن الماضي وتشير المعطيات التاريخية إلى أن عدد السكان في ليبيا في مطلع القرن الماضي يقدر بحوالي 400 ألف نسمة وجاء هذا العدد نتيجة للفقر والمشاكل القبلية والحرب ضد الغزوالإيطالي التي استمرت لمدة لا تزيد عن ربع قرن في سنة 1931م والذي أجرى

1- د. بشير عبدالسلام الذويبي: الأبعاد الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام السكاني، ورقة مقدمة لمجلة الليبية للمعلومات، (طرابلس: العدد الثامن، 2006م)، ص: 62-63.

الإيطاليون فيها حصراً للسكان المقيمين في ليبيا أظهر أن عدد السكان كان حوالي (654.716) نسمة.

ثم تلاه حصر آخر سنة 1936م وأظهر أن عدد السكان المقيمين في ليبيا بلغ حوالي (732.973) نسمة. وقد تم الحصران تحت إشراف الحكومة الإيطالية. ومنذ تلك الفترة لم يجر أي حصر أو تعداد للسكان المقيمين في ليبيا حتى 1954م حيث أجرى أول تعداد وطني شمل حوالي (108.8873) نسمة منهم (104.1599) نسمة من الليبيين، واستمر إجراء التعدادات كل عشر سنوات تقريباً ومن أهم المؤشرات المسجلة على السكان الليبيين تطور نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة إذ شكلت هذه الشريحة حوالي (51%) من عدد السكان إجراء تعداد سنة 1973م، وتشير المعطيات إلى أن معدل النمو السكاني في ليبيا بدأ في التراجع منذ عقد التسعينيات، وهذه المؤشرات والمقومات للنمو السكاني مهمة جداً لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. يشير عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1954م-2003م). إلى أن فئة الشباب في ليبيا مرتفعة والتي تقع أعمارهم مابين 15-64 سنة، حيث وصلت النسبة 61.7% في سنة 2003م وهذه الفترة من العمر هي فترة العمل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية[1].

2- المرأة في مجال العمل في ليبيا:

درجت كل البلاد العربية منذ بداية استقلالها على وضع وتنفيذ مخططات التنمية، وفي إطار هذه المخططات الإنمائية نالت المرأة اهتماماً كبيراً بل واحتلت هذه المخططات أولوية مطلقة وانطلاقاً من ذلك نفذ في كل البلاد العربية مخططات

1- أ. سالم أبوعائشة خليفة، تطور التعداد السكاني، ورقة مقدمة لمجلة الليبية للمعلومات والاتصالات، (طرابلس العدد الثالث، سبتمبر 2005م)، ص 34-36.

وسياسات تعليمية وتربوية هدفت بالأساس إلى نشر التعليم بين كل من هوفي سن التعليم، بما في ذلك الفتيات في الريف والحضر، على حد سواء، والهدف من ذلك هومحوالأمية بين الرجال والنساء على حد سواء وفي الواقع فقد عززت هذه السياسات والمخططات رغبة المرأة نفسها في التعليم والعمل والمشاركة في التنمية، وإن نسبة العمالة للمرأة الليبية قد ارتفع من 6% سنة 1980م إلى حوالي 18% سنة 2002م. وهذا يعد اتجاهاً جيداً وإيجابياً ومؤشراً واضحاً على مشاركة المرأة في التنمية واندماجها في الاقتصاد الوطني لبلادها، ولكن على الرغم ذلك هناك حاجة ماسة للمزيد من مشاركة المرأة في سوق العمل والتنمية لعدة اعتبارات لعل من أهمها إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية يعد ضرورة اجتماعية واقتصادية ولذلك هذا الإسهام يزيد من معدلات الإنتاج الاقتصادي ويخفض ويقضي على الفقر ويسهم في نموشخصية المرأة وقدرتها ويعطيها الشعور بالإحساس والانتماء لمجتمعها والمساواة مع أبناء وطنها من الرجال.

وبالرغم من الإنجازات السابقة فلا يزال إسهام المرأة واندماجها ضعيفاً في التنمية والاقتصاد وسوق العمل وذلك للأسباب التالية

1- العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من إسهام النساء في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية.

2- تدني المستوى التعليمي بين النساء؛ لأن أمية النساء عالية في البلاد العربية.

3- غياب المهارات المطلوبة والملائمة لسوق العمل الحديث الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المهارات التقنية، والمعرفة العلمية المتخصصة والقدرات العقلية.

4- الزواج المبكر للفتيات في كثير من الدول العربية وإن كان هذا الاتجاه بدأ ينخفض كثيراً.

5- تفضيل كثير من رجال الأعمال ومديري مؤسسات العمل للرجال على النساء بحجة أن المرأة لها التزامات أسريه واجتماعية كثيرة وظروفها الطبيعية مثل الحمل والعناية بالمولود الجديد[1].

6- برامج الإصلاح الإداري التي تطبق الآن في معظم البلدان العربية والنامية وهذه البرامج تتطلب تخفيض عدد الموظفين الحكوميين وأول من يشملهم التخفيض عادة النساء.

7- عدم ملاءمة اختصاصات المتعلمات أوفرص التدريب المتاحة للمرأة مع متطلبات سوق العمل الحديث.

إن من الملاحظ وبشكل عام أن المرأة العربية لم تندمج بعد بشكل تام في حركة التنمية، وبخاصة في سوق العمل الذي يقلل دورها في بعض المعاملات الاقتصادية إضافة إلى أن نسبة كبيرة من النساء العربيات في القطاع غير الرسمي مثل الإنتاج المنزلي وحياكة الملابس والمصنوعات اليدوية والمنتجات الغذائية في المنزل. ومن خلال ذلك إن هناك أبعاداً ومهارات اللازمة للمرأة للاندماج في التنمية ومنها الأبعاد الاقتصادية.

تفيد تقارير الأمم المتحدة في عرضها وتحليلها لمشاركة النساء في القوى العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تدني نسبة النساء العاملات فيها قياساً بالرجال إلى 40 امرأة مقابل 100 رجل، هذا بالرغم من التحسن والتطور الذي حدث في العشر السنوات الأخيرة، كما أظهر تقرير منظمة العمل الدولية أن النساء في هذه المنطقة من العالم وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحصلن على الأجور أقل من

1- د. على الحوات: المرأة والتنمية والعمل في ليبيا، (طرابلس: منشورات الجامعة المغربية، 2006م)، ص 212.

الرجال بشكل عام، حتى المهن التي تعد مناسبة أكثر لقدرة المرأة مثل التمريض والتدريس، وكما تفيد المعلومات الواردة في هذا التقرير بأن هناك ارتفاعاً طفيفاً في عدد النساء الحاصلات على مناصب في الوزارات وفي الوظائف القيادية العليا التي تشارك في صنع القرارات والسياسات العامة. وعلى أية حال فإن استفادة المرأة من التنمية ودمجها في الحياة العامة في مجتمعها يتطلب جهودا في ميادين أهمها ما يلي:

1- توفير التعليم الجيد المناسب للاقتصاد والتنمية الوطنية وكذلك التعليم الذي يبني ويطور المهارات المختلفة التي تحتاجها المرأة للمشاركة والاستفادة من التنمية.

2- إدخال مشاركة المرأة في التنمية وعملها ومهاراتها المختلفة عند وضع وتصميم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الموارد البشرية والقوى العاملة.

3- زيادة نسبة مشاركة المرأة في قيادة ومجالس إدارات المنظمات المهنية ونقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال والشركات والهيئات الاقتصادية المختلقة.

4- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بها أوتمتلكها المرأة مالياً وفنياً.

5- تشجيع مشاركة النساء سواء العاملات في القطاع العام أوالخاص في الجمعيات والروابط المهنية. فمن شأن هذا أن يزيد من خبرتهن وقدرتهن على العمل والمنافسة والإنتاج.

6- إيجاد الخطط والبرامج لتنمية ثقافة العمل منذ الصغر سواءً للبنات أو الأولاد في المدارس.

7- تبني نظم مكافأة المبدعين في الحياة بشكل عام.

8- استحداث نظام العمل الجزئي بما يتناسب مع المرأة وأوضاعها.

9- توعية المرأة العاملة بأهمية الأدوار التي تقوم بها.

10- إنشاء مكاتب للأسرة ومساعدتها لإيجاد حلول عملية[1].

1- د. على الحوات: مرجع سبق ذكره، ص214.

ثالثاً: النموذج القياسي المقترح:

لقد تم في هذه الدراسة تحديد النموذج القياسي المناسب وطريقة المعالجة الإحصائية (طريقة المربعات الصغرى) لتقدير معالم النموذج ولإجراء العمليات الحسابية الإحصائية المذكورة، فقد تمت الاستعانة بالنموذج (Eviews-6)، والخطوات التالية تبين النموذج الاقتصادي القياسي المفترض لدراسة أثر المتغيرات المستقلة وهي حجم السكان، وحجم النقل والمواصلات، وحجم استهلاك الطاقة، على المتغير التابع وهوحجم الصناعات التحويلية في ليبيا باعتبار وإن هذا القطاع يمثل جوهر التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي وقد تم بناء النموذج القياسي من خلال تحديد عدد المتغيرات الداخلة في النموذج والاعتماد على الأساس النظري الذي يوضح العوامل والظروف التي تؤثر على المتغير التابع، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آثار هذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع موضوع الدراسة والنموذج في صيغته التي كانت كالتالي

$$INT = C_0 + b_1 POT + b_2 TRT + \mu i$$

حيث إن:

INT : تمثل حجم قطاع الصناعة التحويلية كمتغير تابع.

والمتغيرات المستقلة كانت كالتالي:

POT : تمثل قطاع استهلاك الطاقة في ليبيا.

TRT : تمثل قطاع النقل والمواصلات في ليبيا.

C_0 : تمثل المقدار الثابت.

μi : تمثل المتغير العشوائي للنموذج.

نتائج الدراسة القياسية:

أولاً: النموذج القياسي:

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أهم القطاعات المعبرة عن التنمية الاقتصادية وقد تم اختيار هذا المتغير كمتغير تابع.

وبالاستعانة بالبرنامج القياسي (Eviews6) من خلال الجدول رقم (1) تحصلنا على النتائج التالية:

$$INT = \underset{(5.468)}{1150.516} - \underset{(-5.439)}{0.2160}\, POT + \underset{(15.078)}{1.0379}\, TRT + \mu i$$

T=26
R^2=0.97
R^2=0.96
F=389.036
D.W=1.451

من النتائج التي تم الحصول عليها والمعادلة المقدرة السابقة نلاحظ أن معامل التحديد قد بلغ 0.96%، وهذا يعني 0.96% من التغيرات التي حدثت في قيم المتغير التابع، وهوحجم الصناعة التحويلية في ليبيا ويمكن تفسيرها بالتغيرات التي حدثت في المتغيرات المستقلة موضع الدراسة. ونلاحظ أيضاً من خلال المعادلة المقدرة وجود علاقة عكسية بين قطاع الصناعة في ليبيا واستهلاك الطاقة وهذا عكس النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسيره بوجود حالات تبذير وعدم استخدام الطاقة الاستخدام الأمثل في هذا القطاع.

ومن النتائج أيضاً عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة وفق نتائج D.W الذي يساوي (1.451) وهذا يمكن أن يدعم نتائج هذه الدراسة.

ثانياً: اختبار جدر الوحدة للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة:

من خلال نتائج اختبار جدر الوحدة للسلاسل الزمنية (ADF) الخاصة بمتغيرات الدراسة. اتضح ما يلي:

بالنسبة للمتغير (INT)، يتبين أن اختبار t المحسوبة البالغة (4.50-) أكبر من t الجدولية وهي (3.737-، 2.991-، 2.635-)، عند جميع المستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) وعليه فإن السلسلة الزمنية للمتغير (INT) مستقرة إحصائياً ويمكن استخدامها في اختيار أنجل جرانجر للسببية، وأيضاً تنطبق على جميع المتغيرات الدراسة الموضحة في الملاحق (3، 4).

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة:

1- أظهرت الدراسة أن قطاع النقل والمواصلات من أكبر القطاعات المؤثرة في قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا وهذا يمكن أن يكون متماشياً مع النظرية الاقتصادية.

2 - أظهرت الدراسة قوة ارتباط ما بين المتغير التابع، ألا وهو قطاع الصناعة التحويلية والمتغيرات المستقلة، وهي حجم استهلاك الطاقة والنقل والمواصلات التي وصلت إلى 0.97%.

3- أظهرت الدراسة من خلال الاختبارات أنها معنوية وفقا لاختبار t.

4- وفقاً للمعادلة المقدرة المعروضة في هذه الدراسة وهي أن حجم استهلاك الطاقة POT قد جاء عكسياً، وهذا عكس النظرية الاقتصادية.

5- من خلال النتائج الإحصائية المعروضة في نهاية هذه الدراسة ووفق إحصائيات جذر الوحدة (unit roots) تبين أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة إحصائياً وهذا ما يدعم نتائج هذه الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

1- يجب الجدية من قبل الحكومة الليبية في السعي للبحث عن مصادر بديلة عن النفط لزيادة الدخل القومي الليبي.

2- يجب العناية الكبرى بالقطاع الصناعي في ليبيا وذلك بدعم الطاقة والنقل والمواصلات وفق للمعايير الدولية.

3- التركيز على النهوض بالجانب الإنساني والبشري في ليبيا نظراً لأن الإنسان هوالخطوة الأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

4- العمل على تحقيق وزيادة الصناعة الثقيلة لكونها الباب الذي يفتح آفاق التنمية الاقتصادية.

5- على الحكومة الليبية التركيز على قطاع النقل والمواصلات والعمل على تنميته.

6- يجب على الحكومة أن تستغل العائدات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مجال القطاعات الحيوية لأنها سوف تدر على الدولة عائدات كبيرة بدلاً من إنفاقها مباشرة.

7- يجب دعم التنمية الصناعية وذلك بإصدار القوانين المانحة للمستثمرين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1- د. على الحوات: المرأة والتنمية والعمل في ليبيا، (طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية)، 2006م.

2- أ. د محمد صفوت قابل: اقتصاديات الربيع العربي الإنجاز والاقتصاد، (القاهرة: الرحمة للطباعة) 2012م.

3-د. مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، (عمان: دار الأوائل للنشر)، 2007م

4- د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية) 2010م.

5-ميشيل تودارو، ترجمة أ. د. محمود حسن حسني، د. محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، (الرياض: دار المريخ)، 2006م.

ب- البحوث والتقارير:

1- أ. حاجي مصطفي كرشمان، أ. أبوالربيع أبوالقاسم كعوان: "ترشيد استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي"، بحث مقدم إلى ندوة ترشيد استهلاك الطاقة في ليبيا (طرابلس: مجمع الفتح الثقافي، القبة السماوية، 1985م).

2- أ. عز الدين بن مسعود "إمكانيات ترشيد استهلاك الطاقة في ليبيا" بحث مقدم إلى ندوة ترشيد استهلاك الطاقة في ليبيا (طرابلس مجمع الفتح الثقافي القبة السماوية، 1985م).

3- د. عبد السلام بشير الذويبي: "الأبعاد الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام السكاني"، ورقة مقدمة لمجلة الليبية للمعلومات، (طرابلس: العدد الثامن، 2006م).
4- أ. سالم أبوعائشة خليفة، "تطور التعداد السكاني"، ورقة مقدمة لمجلة الليبية للمعلومات والاتصالات، (طرابلس العدد الثالث، سبتمبر 2005م).

الملاحق

ملحق رقم (1)

Dependent Variable: INT
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 15:18
Sample: 1985 2010
Included observations: 26

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.468008	210.4085	1150.516	C
0.0000	-5.439433	0.039722	-0.216063	POT
0.0000	15.07898	0.068836	1.037975	TRT

941.0923	Mean dependent var	0.971289	R-squared
814.9218	S.D. dependent var	0.968792	Adjusted R-squared
12.88515	Akaike info criterion	143.9627	S.E. of regression
13.03032	Schwarz criterion	476680.8	Sum squared resid
12.92695	Hannan-Quinn criter.	-164.5070	Log likelihood
1.451756	Durbin-Watson stat	389.0364	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (2)

Null Hypothesis: D(INT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

Prob.*	t-Statistic		
0.0017	-4.508247	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.737853	1% level	Test critical values:
	-2.991878	5% level	
	-2.635542	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INT,2)
Method: Least Squares
Date: 09/16/14 Time: 22:10
Sample (adjusted): 1987 2010
Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	-4.508247	0.212373	-0.957430	D(INT(-1))
0.2188	1.265945	74.71783	94.58866	C

3.245833	Mean dependent var	0.480204	R-squared
477.9425	S.D. dependent var	0.456577	Adjusted R-squared
14.64665	Akaike info criterion	352.3261	S.E. of regression
14.74482	Schwarz criterion	2730940.	Sum squared resid
14.67269	Hannan-Quinn criter.	-173.7598	Log likelihood
1.995422	Durbin-Watson stat	20.32429	F-statistic
		0.000174	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (3)

Null Hypothesis: D(POT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.785156	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.737853	1% level	Test critical values:
	-2.991878	5% level	
	-2.635542	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POT,2)
Method: Least Squares
Date: 09/16/14 Time: 22:14
Sample (adjusted): 1987 2010
Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.785156	0.212185	-1.227522	D(POT(-1))
0.0123	2.727290	135.3372	369.1036	C

60.41250	Mean dependent var	0.603375	R-squared
946.2228	S.D. dependent var	0.585347	Adjusted R-squared
15.74218	Akaike info criterion	609.3067	S.E. of regression
15.84035	Schwarz criterion	8167603.	Sum squared resid
15.76822	Hannan-Quinn criter.	-186.9061	Log likelihood
1.875633	Durbin-Watson stat	33.46803	F-statistic
		0.000008	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (4)

Null Hypothesis: D(TRT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

Prob.*	t-Statistic		
0.0064	-3.930268	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.737853	1% level	Test critical values:
	-2.991878	5% level	
	-2.635542	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/15 Time: 15:24
Sample (adjusted): 1987 2010
Included observations: 24 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	-3.930268	0.209861	-0.824810	D(TRT(-1))
0.0403	2.179191	58.33879	127.1314	C

8.537500	Mean dependent var	0.412503	R-squared
312.1073	S.D. dependent var	0.385799	Adjusted R-squared
13.91679	Akaike info criterion	244.6016	S.E. of regression
14.01496	Schwarz criterion	1316258.	Sum squared resid
13.94284	Hannan-Quinn criter.	-165.0015	Log likelihood
2.055455	Durbin-Watson stat	15.44700	F-statistic
		0.000715	Prob(F-statistic)